الإحتلال الاسرائيلي يعاود استخدام سلاح 'الإبعاد' ضد الفلسطينيين

25-5-2003

قوات الإحتلال اعتمدت على الإبعاد كوسيلة من وسائل عقاب المدنيين الفلسطينيين، وذلك من خلال عملها على ترحيل العشرات من أقارب وذوي من تدعي تورطهم في تنفيذ أوالتخطيط لتنفيذ أعمال ضدها..وتعتبر خطوة الإبعاد "جريمة حرب وعقاب جماعي. ومناقضة لميثاق جنيف"

بقلم وسام عفيفة

في حلقة جديدة من حلقات سياسة الإبعاد، تستعد قوات الإحتلال الاسرائيلي لإبعاد خمسة فلسطينيين من الضفة الغربية إلى قطاع غزة وذلك ضمن السياسة العدوانية المنفذة بحق عائلات وأقارب المقاومين، حيث قامت بتنفيذ آخر عملية إبعاد قبل نحو أسبوعين وذلك تنفيذاً لقرار الإبعاد الصادر عن قائد قوات جيش الإحتلال في الضفة الغربية في 10 أبريل 2003، والذي تم بمقتضاه إبعاد المواطن محمود سليمان سعيد السعدي – الصفوري، 31 عاماً بتاريخ 18 مايو 2003، من مسقط رأسه جنين إلى مدينة غزة لمدة عامين. وكانت قوات الإحتلال الإسرائيلي قد اعتقلت الصفوري بتاريخ 19 يونيو 2002، خلال حملة اعتقالات شنتها آنذاك في مخيم جنين. يذكر بأن المبعد الصفوري هو شقيق الحاج علي الصفوري، المعتقل في سجن بئر السبع منذ 18 أبريل 2002، والذي تتهمه قوات الإحتلال بأنه أحد قادة "سرايا القدس" الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي.

وهذه ليست المرة الأولى التي تقوم بها قوات الإحتلال الإسرائيلي بطرد فلسطينيين، فقد اعتمدت إسرائيل سياسة إبعاد النشطاء وأقاربهم منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية المحتلة. وخلال انتفاضة الأقصى، رحلت سلطات الإحتلال بتاريخ 10 مايو 2002، 13 فلسطينياً إلى أوروبا، و 26 إلى غزة بعد حصارهم في كنيسة المهد أكثر من 36 يوم. وفي أواخر أغسطس 2002، طردت قوات الإحتلال المواطن أديب ثوابتة، من بيت فجار قضاء الخليل إلى قطاع غزة، بعد انقضاء فترة اعتقاله الإداري. وفي 5 سبتمبر من العام نفسه، أبعدت قوات الاحتلال الشقيقين كفاح وانتصار العجوري من محل إقامتهما في مخيم عسكر بنابلس إلى قطاع غزة.

*عقاب منهجي!

الحركة الصهيونية كانت قد اعتمدت هذه السياسة منذ بداية احتلال فلسطين، وكانت مخططاتها جاهزة، حتى قبل تبني الأمم المتحدة لقرار التقسيم، وتمكنت المنظمات الصهيونية من ترجمة هذه الخطة بشكل فاق تصورات واضعيها حيث جرت أكبر عملية تهجير وإخلاء قسري شهدها التاريخ الحديث، حيث تم إخلاء نحو 635 ألف فلسطيني قسراً وتهجيرهم من ديارهم، في حين لم يتبقَ في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 سوى 165 ألف عربي فلسطيني. يذكر أن عدد القرى المدمرة، التي أزالتها قوات الاحتلال الإسرائيلي عن الوجود، وأحلت محلها مستوطنات وقرى إسرائيلية، بلغ – ما تمكن الباحثون من حصره – نحو 418 قرية، وتعتبر قرارت الابعاد انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني، و تندرج في نطاق الأعمال الانتقامية المحظورة بموجب المادة 33 من اتفاقية جنيف الرابعة التي تنص على: "لا يجوز معاقبة أي شخص عن مخالفة لم يقترفها هو شخصياً ..." كما تحظر المادة 49 من الاتفاقية النقل الجماعي أو الفردي للأشخاص المحميين. وبحسب المادة 147 من الاتفاقية نفسها، يشكل النقل غير المشروع لشخص محمي خرقاً خطيراً للاتفاقية.

قوات الإحتلال اعتمدت على الإبعاد كوسيلة من وسائل عقاب المدنيين الفلسطينيين، وذلك من خلال عملها على ترحيل العشرات من أقارب وذوي من تدعي تورطهم في تنفيذ أوالتخطيط لتنفيذ أعمال ضدها. و قد شجبت منظمة "أمنستي" لحقوق الإنسان بشدة قرارات اللإبعاد الأخيرة. وجاء في البيان الذي صدر عن المنظمة في لندن، أن خطوة الإبعاد تعتبر "جريمة حرب وعقاب جماعي. وهذه الخطوة مناقضة لميثاق جنيف، التي أقرت بوضوح، عدم جواز عقاب انسان على جريمة لم يرتكبها".

الكيان الإسرائيلي سعى إلى تحويل سياسة الإبعاد إلى قضية قانونية وذلك فقط من خلال قضائه الإرهابي في محاولة لإضفاء الشرعية على هذه الجرائم، وعلى سبيل المثال اتخذت المحكمة قرار الطرد بحق كل من كفاح وانتصار العاجوري بتركيبة موسعة شملت تسعة قضاة، ووقف على رأسها رئيس محكمة العدل العليا، أهارون براك. وحسب القرار الذي اتخذ بالإجماع، "يتم تحديد مكان إقامة كل من كفاح وانتصار العاجوري في قطاع غزة لمدة سنتين".
وجاء في حيثيات قرار المحكمة أن "الدافع وراء إصدار أوامر الطرد هو الخطر الذي يشكله مقدمو الالتماس بسبب مشاركتهم في نشاطات إرهابية، إلى جانب تقديمهم العون لذويهم الذين مارسوا نشاطات (إرهابية) ونفذوا عمليات هجومية عديدة". وأقر القضاة

أن "طرد الاثنين سيمنع هذا الخطر". وقالت النيابة العامة في ردها على الالتماس في حينه، إنه وبحسب تقديرات الجيش وجهاز الأمن العام) الشاباك)، فإن هدم بيوت عائلات منفذي العمليات التفجيرية وإبعادهم إلى غزة من شأنه أن يساعد في صد العمليات التفجيرية وفي ردع منفذي العمليات عن تحقيق نواياهم؟!..ـ

* سلاح ضد الجميع

وفي ظل تكرار استخدام جريمة الأبعاد، يخشى الاسرائيليين من موجة دعاوى قضائية ضد قيادات سياسية وعسكرية... ومخاوف من السفر للخارج، وكان وزير الحرب السابق بنيامين بن إليعازر قد صادق على قرار إبعاد عائلات منفذي العمليات "الفدائية" من الضفة الغربية وقطاع غزة بناء على توصيات طاقم متخصص للرد على العمليات الاستشهادية. ولم تقتصر خطط وقرارات الإبعاد على النشطاء الميدانيين، بل طالت تهديدات استخدام هذه السياسة رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات في ظل مطالب من مستويات سياسية وأمنية رفيعة المستوى بابعاده، وفي هذا الصدد ترى الوزيرة الإسرائيلية ليمور ليفنات: "ما نفع إبعاد عرفات، إن لم نبعد النخبة السياسية المريضة بنهج عرفات؟"..

وكانت نفذت سلطات الإحتلال أوسع عملية ابعاد منذ العام 1967 من خلال عملية إبعاد جماعية لـ 415 كادر من نشطاء حركة المقاومة الاسلامية "حماس" بتاريخ 14/12/1992 وذلك بترحيلهم إلى مرج الزهور في الجنوب اللبناني وقد استمرت فترة الاعاد مدة شهور لمجموعة من المبعدين في حين أمضت مجموعة أخرى مدة عام في مرج الزهور بعد أن تمكن المبعدون والشعب الفلسطيني من إفشال هذا المخطط " الترانسفيري".